لا تبتدع مذكِّرةُ نهر واي أيَّ جديدٍ، من حيث هي وثيقةٌ رسمية. فهدفُها المُعْلَنُ هو مجرَّدُ إعادةِ تأكيد «الاتفاقات السابقة» و«تسهيلِ تطبيقها». ومع ذلك فإنّ المذكرة تسلِّط الضوءَ على العملية التي بدأتْ في أوسلو، وتبدِّدُ الأوهام التي لمّا تزلْ فيها بعضُ حياة. وفي الصفحات التالية سأرسمُ بادئَ ذي بدء مخطَّطاً للخلفية التاريخية الهامَّة، ومن ثمَّ أحلِّل الوثيقةَ المذكورة، وأتأمَّلُ في الخاتمة آفاق قيامِ تسويةٍ عادلة.

اتفاق واي بلانتيشن

ضمان الاحتلال*

نورمان فنكلستين

ترجمة: سماح إدريس

الخلفية التاريخية

كان هدف التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية، ومايزال، منذ نشوئها قبل قرنٍ من الزمان، هو خلق دولةٍ يهوديةٍ في فلسطين. وكان ذلك يعني، كحدٍّ أقصى مرتجًى، دولةً ذاتَ طبيعةٍ سكانيةٍ يهوديةٍ متجانسة؛ ولكنه كان يعني، من حيث الأهدافُ العمليَّة، دولةً ذاتَ غالبيةٍ يهوديةٍ كاسحةٍ قادرةٍ على احتمال أقليةٍ عربيةٍ صغيرةٍ تشكِّل ربّما ٢٠٪ من مجموع سكّان هذه الدولة(١).

غير أنّ العائقَ الأساسيَّ لتحقيق هذا الهدف كان السُّكانَ العربَ الأصليين. يقول المؤرّخ البريطاني مارتِنْ غيلبرت في كتابه الصادر حديثاً ـ وهو شِبهُ تاريخٍ رسميٍّ لإسرائيل ـ: «كانت ثمّة رغبةٌ قويةٌ لدى الصهاينة العمّاليين [أنصارِ حزبِ العمل] في العيش مع العرب، لا في إخضاعهم ـ كما أمَلَ كثيرٌ من المتطرِّفين ـ لحاجاتٍ يهوديةٍ

* ـ هذا البحث كُتِب خصّيصاً لمجلة الآداب بطلب منها. للمزيد من الاطلاع على أفكار هذا المثقف الأميركي التقدمي يمكن الرجوعُ الى الملفّ الذي خصّصته الآداب لعرض مواقفه من قضية الصراع العربي الإسرائيلي في العدد ٦/٥ ١٩٩٨.

١ ـ راجع نور مصالحة: **طرد الفلسطينيين** (واشنطن د.س.، ١٩٩٢)، ص ١٩٩ للاطّلاع على النِّسَب المئوية التي يُمْكن دولةً يهوديةً أن تحتملها من الأقلية العربية. وأكّد الزعيمُ الصهيونيّ حاييم وايزمان أنّ كلّ دولةٍ تبلغ «حدَّ تخمةٍ [أو تشبيع]» لا تستطيع بعدَه أن تتّسع لسكّان غرباء؛ راجع: **التجربة والخطأ** (نيويورك، ١٩٤٩)، ص ٩٠، ١٦١، ١٦٢، ٢٧٤، ٣٨٤.

قوميةٍ، ولا حتى في طردهم كليّاً من فلسطين». غير أنّ البحث العلميّ لا يسند ادّعاءَ غيلبرت. فالحق أنّ الصهيونية العمالية التزَمَتْ «بناءَ مجتمعٍ يهوديٍّ باليهودِ وحدهم: من حَجَرِ الأساس إلى الرُّوافد [دعاماتِ السقوف] في كل فلسطين» (كما تقول أنيتا شاپيرا). وعليه، كما بيَّن زئيف سترْنهَلْ في بحثٍ هام، «لم يقاتِلْ أحدٌ العاملَ العربيَّ بحيويةٍ تفوق حيويّة العمّاليّين الصهاينة؛ ولم تُبشِّر حركةٌ بالتمييز القوميّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ بعزمٍ يفوق عزمَ الحركة الصهيونية العمّالية»[1].

واجهتْ حركاتُ الاحتلال الأوروبية مقاومةً أصلانية* في حقبةٍ ما بعد كولومبوس، فلجأتْ ـ وعلى نحوٍ نموذجيٍّ ـ إلى أكثر أساليب القوة وحشيةً: الإبادة. غير أنّ هذا الخيار المتطرف لم يعد مُتاحاً مع حلول القرن العشرين. فعزمتِ الحركةُ الصهيونيّةُ على انتهاج أُسلوبِ «الترانسفير» [أي نقل السكّان] ـ وهو تعبيرٌ ملطِّفٌ مخفِّفٌ عن طرد الشعب الأصلاني. والحق أنّ الرأي العام العالمي إلى ما بعد الحربِ العالمية الثانية أذعن لخيار الطردِ سبيلاً إلى حلّ الأزمات الإثنيّة[2]. ويلاحظ المؤرِّخ بني موريس أنّ القيادة الصهيونية عدَّتْ «نقلَ العرب إلى الخارج» «الأسلوبَ الرئيسيَّ» لـ «ضمانِ استقرارِ الدولة اليهودية المقتَرَحَة وضمان يهوديّتها». وأثناء حرب ١٩٤٨ طُرِد السكّانُ العربُ بالفعل من المناطق المحتلّة من فلسطين؛ وهو ما أنهى الطورَ الأوّلَ من الاحتلال الصهيوني[3].

*

أثناء حرب حزيران ١٩٦٧ احتلتْ إسرائيل الضفةَ الغربيةَ وغزّةَ اللتين كانت تشتهيهما منذ زمنٍ طويل، واحتلّتْ أيضاً سيناءَ ومرتفعاتِ الجولان. وفي الطور الثاني هذا من الاحتلال الصهيوني، واجهت القيادةُ الصهيونيةُ المأزقَ الذي كانت قد واجهته أوائلَ هذا القرن: فقد أرادتِ الأرْضَ، لا السكّان [الأصلانيّين]. غير أنّ الخيارات المتاحة لحلّ هذا المأزق كانت قد ضاقتْ إلى حدٍّ بعيد؛ وذلك أنّ الطَّرد، لا الإبادة وحدها، كفّا عن أن يكونا ممّا يمكن الدفاعُ عنه سياسياً. ولهذا اختارت الحركةُ الصهيونيّة سياسةَ التطويق: بحيث تصادِرُ إسرائيل ما أمكن من الموارد (ولاسيّما المياه) والأرض، وتحبس السكّانَ العربَ في محميّاتٍ أصلانية. وهذا هو جوهرُ خطةِ آلون، التي صيغتْ أولاً في تموز (يوليو) ١٩٦٧؛ وهو أيضاً الإطار العملاني لعملية أوسلو التي سمحتْ لإسرائيل بالاحتفاظ بنصف الضفة الغربية تقريباً.

لكنّ خيار إسرائيل بالانسحاب الجزئي اصطدم بالإجماع الدولي الذي تشكّل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ من أجلِ حلّ الأزمة العربية ـ الإسرائيلية. فقد طالب هذا الإجماعُ ـ مجسَّداً بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ـ بانسحابٍ إسرائيليٍ **كامل**** من الأراضي العربية المحتلّة بعد ١٩٦٧، مقابل التزامٍ عربيٍ بإقامة سلامٍ كاملٍ مع إسرائيل. والجدير بالتذكّر أنّ أصل النزاع المستمرّ بين إسرائيل والمجتمع الدولي ليس المطالبة بإقامة دولةٍ فلسطينية، بل المطالبة بانسحابٍ إسرائيليٍ كاملٍ لا جزئيّ. والحق أنّ قرار ٢٤٢ لم يَذْكر الدولة الفلسطينية على الإطلاق، بل اكتفى بالإشارة إلى «تسوية عادلة لمشكلة المهجّرين». وخطّة آلون لا تتعارض مع إنشاء «دولة» فلسطينية؛ إذ إنّ تسمية الرُّقع القاحلة من الأرض التي تخلّى عنها الإسرائيليون للسكّان العرب الأصلانيين لا تعدو أن تكون جدلاً لغوياً عقيماً حول مسمّى

---

١ ـ مارتن غيلبرت: **تاريخ إسرائيل** (نيويورك، ١٩٩٨)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣. أنيتا شاپيرا: **الأرض والقوة** (أكسفورد، ١٩٩٢) ص ٦٤، ١٣٨. زئيف سترْنهَلْ: **الأساطير المؤسسة لإسرائيل** (پرنستون، ١٩٩٨)، ص ٢٥٢.

* ـ أي مقاومة من المواطنين الأصليين (وتعبير «أصلانية»، كما لم يعد يَخفى، هو من ابتكار كمال أبو ديب، بإزاء indigenous). (المترجم)

٢ ـ انظرْ، مثلاً، جون كويغلي: «الفلسطينيون المرحَّلون وحقّ العودة» في **مجلة هارڤرد للقانون** (شتاء ١٩٩٨)، ص ٢٢٤. وفي الثلاثينيّات من هذا القرن دعمتِ الحكومةُ الاشتراكيةُ في فرنسا، بل جزءٌ كبيرٌ من الرّأي العامّ اليهوديّ الأوروبيّ، «نَقْلَ» اليهود إلى مدغشقر التي كانت تحت السيطرة الفرنسية، وذلك من أجل حلّ «المسألة اليهودية» في بولندا؛ راجع شاوول فريدْلانْدر: **المانيا النازية واليهود** (نيويورك، ١٩٩٧)، ص ٢١٩. ويَذْكر فيليب بوران Burrin أنّ «روزفلت نفسه جَهَرَ بتأييده لاستيطان اليهود في أنغولا»؛ انظرْ: **هتلر واليهود** (نيويورك، ١٩٩٤)، ص ٦٠ ـ ٦١. وكانت السابقةُ التاريخيةُ التي دأبتِ الحركةُ الصهيونيةُ على الاستشهاد بها في هذا الصدد هي «التبادل السكانيّ» اليونانيّ ـ التركيّ. وقد حظي «نقلُ» العرب من فلسطين بدعم حزب العمّال البريطاني بل ودعم [الفيلسوف الإنكليزي] برتراند راسِلْ نفسه؛ راجعْ كتابَ نور مصالحة المذكور آنفاً، ومقالةَ راسِلْ: «دوْر الدولة اليهوديّة في المساعدة على خلقِ عالمٍ أفضل» المنشورة عام ١٩٤٣ ثمّ أعيدَ طبعُها في كتاب **الصهيونية** (١٩٨١)، ص ١٢٨.

٣ ـ راجع بَني موريس: **نشوء مشكلة المهجَّرين الفلسطينيين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩** (كامبريدج، ١٩٨٧)، ص ٢٥. ولأجل الطرد الفعلي للسكّان العرب عام ١٩٤٨، راجعْ كتاب نورمان فينكلستين: **الحقيقة والخيال في صراع إسرائيل وفلسطين** (ڤيرسو، ١٩٩٥)، الفصل الثالث.

** ـ التشديد من الكاتب.

الخلاف الايديولوجي المزعوم بين العمل والليكود لا يعدو أن يكون على ١٠٪ فقط من مساحة الضفة الغربية

واحد. والنقطة الحاسمة بالنسبة إلى إسرائيل قد كانت، ولا تزال على الدّوام، حقَّها في «التنقيح الأرضي» (على حد قول أبا إيبان)[١].

*

بعد حرب حزيران طالبتْ إسرائيلُ بانسحابٍ جزئيٍ على كل الجبهات العربيّة. وفي شباط (فبراير) ١٩٧١ عرضتْ مصرُ توقيعَ معاهدة سلامٍ ثنائيةٍ إذا انسحبتْ إسرائيل انسحاباً كاملاً من سيناء. ولكنّ إسرائيل رفضتِ العرضَ، وطالبتْ ـ باسم «أمنِ إسرائيل» ـ بالاحتفاظ بجزءٍ من سيناء، وأعلن موشيه دايان في تصريحٍ شهيرٍ: «أنّنا نفضّل شرمَ الشيخ بدون سلام على سلام بدون شرم الشيخ». غير أنّه حين أثبتتْ مصرُ في حرب اكتوبر ١٩٧٣ أنها قوةٌ عسكرية يُحسَبُ لها حساب، غيَّرَتْ إسرائيل وجهتها فوافقتْ في كامب ديڤيد عام ١٩٧٨ على شروط السلام التي كانت قد رفضتها عام ١٩٧١.

ويلاحظ زئيف سترنهَلْ مبدأً صهيونياً صميمياً: «لا تتخلّ عن موقفٍ أو أرضٍ إلاّ إذا أَجبرتْكَ قوّةٌ عليا على ذلك». والحق أنّ إسرائيل واصلتِ المساومةَ بكدٍ واجتهادٍ في كامب ديڤيد، فطالبتْ ـ على غير طائلٍ ـ بالاحتفاظ بالسيطرة على مصافي البترولِ والمستوطناتِ والمطاراتِ التي سبق أن بَنَتْها في سيناء. ولكنّ شرم الشيخ لم تُذكر على الإطلاق في هذه المفاوضات الحادّة، والمريرة غالباً. لقد تخلّتْ إسرائيل عن شرم الشيخ ـ رصيدِها «الأمني» الهامّ [كما زعمتْ] ـ دون أنينٍ أو شكوى. وإنّ هذا لدرسٌ مُنَوِّرٌ في حقيقةِ مخاوف إسرائيل «الأمنية»، أو في زيْفِها![٢].

*

وحين واجهتْ إسرائيلُ في الأعوام الأولى من الانتفاضة قوةً مركّبةً من مقاومةٍ فلسطينيةٍ مدنيّةٍ وسخطٍ دوليّ عامّ، تأملتْ في احتمالِ انسحابٍ كامل. ولكنّ التحدّي الذي واجه القوةَ الإسرائيلية ما لبث أن تراجع. ففيما راحتْ الانتفاضةُ تفقد زخمَها، أَقْنَعَتْ سلسلةٌ من الأحداث ـ كتدمير العراق في حرب الخليج [الثانية]، وزوالِ الكتلة السوفياتية، وتحالف معظم الأنظمة العربية علناً مع الولايات المتحدة، وأقدارِ منظمة التحرير الشديدةِ الانهيار ـ ياسر عرفات بعقد صفقةٍ مع إسرائيل يَقْبل بموجبها بانسحابٍ إسرائيلي جزئيّ من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل حصولِهِ على مظاهر [خارجيّةٍ، مزيّفةٍ، تزيينيّة] من «الدّوْلة» الفلسطينية. إنّ استسلامَ منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو لم ينشأْ عن قلّةِ كفاءةٍ سياسية؛ فقد أظهر تقريرٌ لِيُوري ساڤير عن المفاوضات الجارية هناك أنّ المفاوضين الفلسطينيين طَرَحوا الاعتراضاتِ الصحيحةَ عند كل منعطفٍ حاسمٍ في عملية أوسلو؛ ولكنّ المشكلة أنهم لم يكونوا يملكون القوة[٣].

وما إنْ اذعن عرفات، وهو ما فعله حقاً في أوسلو، ورضي بأن تكون الضفةُ الغربية وغزةُ «أراضيَ متنازعاً عليها»، وبأن يكون للطرفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ حقوقٌ شرعيةٌ متساويةٌ فيها، حتى غدا محتوماً ـ في المعركة الناشئة على النِّسبِ المئويةِ ـ أن تُعتبر القِسمةُ بين الطرفين بنسبة ٥٠٪ لكلٍّ منهما «تسويةً» مشروعةً. لكنّ نتنياهو هو الذي يستحق نصيبَ الأسد مِن الفضل، بسبب قَوْلَبَته للخطاب الموجّه إلى العلن. فحين تشبّث بادّعائه أنّ لإسرائيل الحقّ في كامل الضفة الغربية، وأنْ لا حقّ للفلسطينيين في أيّ شبر منها، حوّلَ أيّ انسحابٍ إسرائيلي إلى تنازل إسرائيليّ. وإذّاك فَمَنْ تراه سيتوقع من إسرائيل أن «تتخلّى» عن أكثر من ٥٠٪ من أرضٍ «ها» لأجل السلام؟!

---

١ ـ للاطّلاع على الإجماع الدولي (بما في ذلك الولايات المتحدة) عقب حزيران ١٩٦٧، والذي يطالب إسرائيلَ بانسحابٍ كامل، راجعْ كتاب فينكلستين المذكور سابقاً، ص ١٤٤ ـ ١٤٨ (وتعبير إيبان وارد في الصفحة ١٤٥). «والتنقيح الأرضي» territorial revision هو تعبيرٌ ملطّفٌ استخدمتْه إسرائيل بعد حرب حزيران ٦٧ للحديث عن ضمّ أجزاء من الأراضي المحتلة على كل الجبهات العربية.

٢ ـ للاطّلاع على المفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية بعد حرب حزيران، والتي تُوِّجتْ باتفاقية كامب ديڤيد، راجعْ كتاب فينكلستين المذكور سابقاً، الفصل السادس. وراجعْ أيضاً كتاب سترنهل المذكور، ص ٣٣١.

٣ ـ يوري ساڤير: **العملية [السلمية]** (نيويورك، ١٩٩٨)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١. فالمفاوضون الفلسطينيون، مثلاً، واصلوا الإلحاح على إسرائيل بأن تعيِّن النسبةَ المئويةَ التي تنوي الانسحابَ منها من منطقة «ج» (وهي القسمُ الأعظم من الضفة الغربية بموجب اتفاقيات اوسلو)، ولكنّ إسرائيل رفضتْ. وكان ساڤير آنذاك رئيسَ المفاوضين الإسرائيليين.

الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني عام ٩٥ وضع ٣٠٪ من الضفة في منطقة (أ)، في حين لا تضع مذكرة «واي» إلا ١٨٪ من الضفة في هذه المنطقة

قبل وصول نتنياهو إلى سدّة الحكم كانت التسويةُ المشروعةُ انسحاباً إسرائيلياً كاملاً مقابلَ سلامٍ كامل، وكان الانسحابُ الجزئيُّ الذي طرحه حزبُ العمل تسويةً غير مشروعة. ولكنْ بعد أن وصل نتنياهو إلى الحكم أصبح الانسحابُ الإسرائيليُّ الجزئيُّ في مقابل سلام كاملٍ هو التسويةَ المشروعة، وأصبح عدمُ الانسحاب إطلاقاً هو التسويةَ غيرَ المشروعة. وإذ أعاد نتنياهو تعريفَ طرفَي الجدال مستخدماً استعراضاتِه المسرحيّةَ المشاكسة، فقد شرّع فعلياً موقفَ حزب العمل الرفضيّ، ونجح في أثناءِ ذلك ـ وبكلماته هو ـ في «تخفيضِ سقفِ التوقّعات الفلسطينية» أيضاً. وهكذا لم يعد أحدٌ ـ باستثناء «المتطرّفين» ـ ليتحدّث عن انسحابٍ إسرائيليٍ كامل. بل إنّ الدعوة إلى انسحاب إسرائيلي كامل تُساوَى الآن بالدعوة إلى **عدم الانسحاب** على الإطلاق، بحسب «الحكماء» الذين راحوا يدينون «المتطرّفين من الجانبين معاً».

مذكرة نهر واي

تنقسم مذكرةُ واي أساساً إلى قسمين: «إعادات انتشار إضافية» و«الأمن» (وثمة قسم ثالث يتناول «قضايا أخرى» متنوّعة). وبموجب المذكرة ستُلْحَق قطعٌ ونتفٌ تشكّل ٤٠٪ من الضفة الغربية بمنطقة (أ) الخاضعة «تماماً» لولاية السلطة الفلسطينية القانونية، أو بمنطقة (ب) الخاضعة «جزئياً» لولاية هذه السلطة، قبل أن تبدأ المرحلةُ النهائية من المفاوضات. ولكنّ رابين نفسه، بحسب [كبير المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو] يوري ساڤير، كان مستعدّاً للتخلّي عن «٥٠٪تقريباً» عشيّة مفاوضات المرحلة النهائية[١]. وبهذا لا يعدو الافتراقُ الايديولوجيُّ المزعوم بين حزب العمل والليكود أن يكون على ١٠٪ فقط من مساحة الضفة الغربية! بل الحق أنّ الخرائط المختلفة التي قدّمها الليكودُ لمفاوضات الحلّ النهائي تَقَعُ جميعُها من ضمن أُطُرِ خطّةِ آلون العمّاليّة، وتحتفظ لإسرائيل بنصفِ مساحةِ الضفةِ الغربية تقريباً[٢]. ولمن يهمّه سماعُ الحقيقة فإنّ الصحف الإسرائيلية دأبتْ لسنواتٍ على تبيان «أنْ لا فرق تقريباً بين مفهوم نتنياهو ومفهوم پيريس للاتفاق الدائم»؛ بل إنّ «شارون وپيريس لا يختلفان في فهمهما للتسوية الدائمة»[٣]. ويشير هذا التقارب البراغماتيُّ [العملي] بين حزب العمل والليكود، بالمناسبة، إلى أنّ الانسحاب الجزئيَّ قد كان أقصى ما أمَلَتْه إسرائيلُ في أوسلو. وعليه، لم تحقّق إسرائيل «تسويةً تاريخية» مع الفلسطينيين [في أوسلو]، بل تسوية مع الواقع فحسب*.

من حيث التطبيق تشكّل مذكّرةُ واي تراجعاً عن «الاتفاقات السابقة». فعلى الأقلّ تعهّد «الاتفاقُ الانتقالي الإسرائيليُّ الفلسطينيُّ حول الضفة الغربيّة وقطاع غزة» سنة ١٩٩٥ (وسأسميه من الآن فصاعداً «الاتفاق الانتقالي») بـ «إعادة انتشارٍ كاملةٍ للقوات العسكرية الإسرائيلية من المنطقة (ب) [الخاضعةِ 'جزئياً' لولاية السلطة الفلسطينية]» قبل مفاوضات المرحلة النهائية (راجع المادة الثالثة عشرة)، واضعاً ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربيّة في المنطقة (أ) [أي التي تخضع 'كلياً' لولاية السلطة الفلسطينية]... في حين أنّ مذكرة واي لا تضع إلاّ ١٨٪ فقط من الضفة الغربية في المنطقة (أ)! ومع ذلك فإنّ هذه الاعتراضات الجزئية على النّسب المئوية لهي خارجَ

---

١ ـ ساڤير، المصدر السابق، ص ١٩٤.

٢ ـ للتفصيل راجع جَفْري ارونزون: «خرائط إسرائيل للمرحلة النهائية تعكس إجماعاً وطنياً»، وذلك ضمن كتاب **سقوط «الشرق الأوسط الجديد»** (مؤسسة السلام الشرق الأوسطي، خريف ١٩٩٨). وراجع نِكْ غويات: **غيابُ السلام** (نيويورك، ١٩٩٨)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

٣ ـ انظرْ: شالوم يَرُوشلامي: «الإجماع السياسي الواسع بين پيريس ونتنياهو قد يؤدّي الى حكومة وحدةٍ وطنية» (جريدة **معاريف**، ١١ تشرين الأول ١٩٩٦)؛ وانظرْ حتّا كيم: «التحالف بين پيريس وشارون» (جريدة **هاآرتس**، ٢ آب ١٩٩٦). ولأجل الاطّلاع على الاتفاق في الرأي بين زعيم حزب العمل الحالي ايهود باراك، ونتنياهو، راجعْ أوريت شوحات: «لماذا الليكود افضلُ للسلام من حزب العمل؟» (**هآرتس**، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٦).

* ـ تعليق المترجم: سألتُ د. فنكلستين عبر البريد الإلكتروني عمّا يعنيه بالجملة الأخيرة. فقال: لم يكن ممكناً أن تحقّق إسرائيل من أوسلو اكثرَ ممّا حقّقتْه. والقول بأنّ إسرائيل قدّمتْ «تنازلاً تاريخياً» هو محضُ هراء. فالأخلاقية الدولية لم تعد تسمح بطرد الفلسطينيين، فكان أن سرق الإسرائيليون منهم كلّ ما استطاعوا. إذن، لم يتنازل الإسرائيليون عن أيّ شيء، بل اقتنعوا بأنّ «التطويق» (لا الطرد) هو أقصى ما باستطاعتهم التوصّلُ إليه.

دينَ ٤ جنود بقتل فلسطيني، ففرّمت المحكمةُ الإسرائيلية كُلاً منهم ما يعادل ٣ سنتات أميركية!

الموضوع الأساسيّ في نهاية المطاف. وذلك لأنّ «السلطة الفلسطينية» لا تمارس أيَّ سلطةٍ حقيقيةٍ في **أيّ مكانٍ** من الضفة الغربية... إلاّ بوصفها وكيلةً لإسرائيل [أو نائبةً عنها]. وإنّ الشروط «الأمنية» الواردة في مذكّرة واي لتُوضحُ ذلك إيضاحاً وافراً.

فالقسم الأمني من المذكرة يلاحظ، بادئ ذي بدء، أنّ «الطرفيْن كليهما يُقرّان بأنّ محاربة الإرهاب ومكافحة العنف هما من مصلحتهما الحيوية». ولكنّ مذكّرة واي لا تحدِّد، من أجل تطبيق هذه المادّة، إلاّ خطة عملٍ للطرف الفلسطيني وحده. فهي تقول: «سيعلن الطرفُ الفلسطيني سياسةَ التسامح الصِّفْر zero tolerance مع الإرهاب والعنف... ويضع الطرفُ الفلسطينيُّ خطّة عملٍ يتقاسمها مع الولايات المتحدة(...) لضمان مكافحةٍ منهجيةٍ وفاعلةٍ للمنظمات الإرهابية(...). وإضافةً إلى التعاون الثنائي الإسرائيلي ـ الفلسطيني في مجال الأمن ستجتمع لجنةٌ أمريكية ـ فلسطينية كلَّ أسبوعين للبحث في الإجراءات المتَّخذة لإزالة الخلايا الإرهابية (...). وإضافةً إلى التعاون الثنائي الإسرائيلي ـ الفلسطيني في مجال الأمن، ستجتمع لجنةٌ رفيعةُ المستوى أمريكية ـ إسرائيلية ـ فلسطينية (...) للبحث في الخطوات المتخذة لمحاربة الإرهاب والمنظمات الإرهابية»، وهلمجرّاً. وإنّ المرء لن يَشْتبه قطُّ بعد قراءة هذه المذكّرة في أنّ **الفلسطينيين الذين قَتَلَهُمْ إسرائيليون يفوقون كثيراً الإسرائيليين الذين قَتَلَهُم فلسطينيون منذ بدء عملية أوسلو*** (٣٥٦ فلسطينياً، مقابل ٢٥١ إسرائيلياً، حتى تشرين الأول ١٩٩٨)، بحسب منظمة «بتسالم» الإسرائيلية المعنيّة بحقوق الإنسان. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية فإنّ «الغالبية العظمى» من الفلسطينيين على يد إسرائيل كان قَتلُهُمْ «مخالفاً للقانون»[١].

وتشدِّد مذكرةُ واي تكراراً على مسؤولية الفلسطينيين عن «التحقيق مع كل الأفراد المُشتَبَه في قيامهم بأعمال عنفٍ وإرهاب، وعن ملاحقتهم ومعاقبتهم». ولكنْ، تبعاً لتقرير منظمة العفو، تحظى إسرائيل دوماً «بحصانة شبه كاملةٍ عن أعمال قتل الفلسطينيين المخالفة للقانون»: فـ «التحقيقات غير كافية. ونادراً ما حضر الضبّاطُ الإسرائيليون المسؤولون [عن القتل] جلسةَ التحقيق؛ وإنْ فعلوا فإنهم نادراً ما عُوقِبوا، وإنْ عُوقِبوا كان عقابُهم طفيفاً تافهاً قياساً إلى موت ضحاياهم». ولتوضيح هذه النقطة الأخيرة تَذْكر منظمةُ العفو حالةَ أربعة جنودٍ إسرائيليين دينوا بجريمة قتلِ سائقٍ سيارة، ولكنّ «المحكمة الإسرائيلية غرّمَتْ كلَّ جنديّ أغورةً واحدة، أيْ ما يعادل ٣ سنْتات أمريكية!»[٢].

*

تفوح مذكّرةُ واي بزَنَخِ الخطاب الإسرائيلي (والأمريكي) حول الإرهاب. فالإرهاب بحسب المذكرة قوةٌ ذاتيةُ التوليد [أيْ تُنتِج ذاتَها بذاتها]. فهو يَنْبع من «بنية دعم الإرهاب»، من «الإرهابيين وبِنيتهم»، من «المنظمات الإرهابية وبناها التحتيّة»، من «الخلايا الإرهابية وبناها الداعمة التي تخطِّط للإرهاب وتموّله وتزوِّده وتحرِّض عليه»، «من المنظمات (أو فروع المنظمات...) ذات الطابع العسكريّ أو الإرهابيّ أو العنيف»؛ وهو ينبع أيضاً ـ لئلا ننسى ـ «من الدعم الخارجي للإرهاب».

يُنزع «الإرهابُ الفلسطينيّ» من بيئته الإسرائيلية، فيغدو على الدوام سبباً للشرّ، لا نتيجةً له: فالهجوم على الأبرياء من الإسرائيليين هو، تعريفاً [بحسب المذكرة]، غيرُ ذي علاقة بحكم إسرائيل الوحشي. ولكي نفهم الإرهابَ فإنه سيكون غير ذي موضوع [بحسب المذكّرة طبعاً] أن نعلم أنّ أكثرَ من ٦٠٠ منزلٍ فلسطيني هُدِمَ، وأكثر من ١٤٠ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية صودرتْ منذ توقيع اتفاقية اوسلو. وإنّه غيرُ ذي موضوع أيضاً أن نَعْلم أنّ مستوى عيش الفلسطينيين قد تراجَعَ ـ بسببٍ رئيسيّ من إغلاق إسرائيل غير الشرعيّ للمناطق الفلسطينية عشيّةَ

---

* ـ التشديد من المؤلف.

١ ـ راجع «إحصائيات بتسالم للضحايا» على شبكة الإنترنت. وراجعْ تقرير منظمة العفو الدولية: **٥ سنوات على اتفاق أوسلو: التضحية بحقوق الإنسان لصالح «الأمن»** (أيلول ١٩٩٨). والتشديد من المؤلِّف. [ملاحظة من المترجم: من المعروف في القانون الدولي أنّ بمقدور المرء أن يَقْتل دفاعاً عن نفسه، إذا لم يكن هناك أيُّ بديل آخر].

٢ ـ راجعْ تقرير منظمة العفو السابق. ويتعرّض المستوطنون الذين جُرِّموا بقتل فلسطينيين هم أيضاً لعقوباتٍ تَبْعث على السخرية؛ راجع تقرير «الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة»: **٥ سنوات على أوسلو، ملخّص لانتهاكات حقوق الإنسان منذ إعلان المبادئ** (أيلول ١٩٩٨)، وفيه تَذْكر الجمعيةُ أنّ «مستوطناً قَتَل فلسطينياً فغُرِّم بدفع أغورة واحدة».

إسرائيل جنَّدتْ عرفات من أجل تسهيل قمع الفلسطينيين، «وأوسلو» استمرارٌ للاحتلال ولو بـ «الريموت كونترول»

أوسلو ـ بنسبةٍ تقارب ٤٠٪، وأنّ هناك ٣٠٪ من القوة العاملة عاطلة عن العمل، و٤٠٪ من السكّان الفلسطينيين يعيشون عند خطّ الفقر أو دونه[١][!].

ولمّا كان الإرهاب قوةً سلبيّةً لا سبيل إلى مُهادنتها، فإنّ السبيل الوحيد لمواجهته هو قوةٌ إيجابيّةٌ لا سبيل إلى مهادنتها أيضاً: وهي القمع. وبهذا الصراع المانوي [الثُّنَويّ] بين الخير والشرّ، كلّما ازداد القمعُ كان ذلك أفضل؛ وكل كبتٍ يعوِّق الصراع. وتبعاً لذلك لا تُولي مذكرةُ واي المخاوفَ المتعلّقةَ بحقوق الإنسان كبيرَ اهتمام، بل تتخلّص منها بجملةٍ واحدة: «دون الانتقاص مما تقدَّم، ستَعمد الشرطةُ الفلسطينية... إلى وضع المذكرة موضعَ التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار المعاييرَ الدوليةَ المرعيّة لحقوق الإنسان ولحكم القانون»...

ولكنّ المذكّرة لا تَطْلب من إسرائيل أنْ تفعل هذا الأمر على قِلّته، ربّما بسبب سجلّها «النموذجي» في حقوق الإنسان. فبحسب منظمة العفو الدولية واصلتْ إسرائيل ـ حتى بعد توقيع أوسلو ـ القيامَ «بحملات اعتقالٍ جماعيةٍ للفلسطينيين»؛ وراحت تضع «آلافَ الفلسطينيين» في الاعتقال الإداري دونَ تهم أو محاكمة، وأحياناً «لسنواتٍ من غير انقطاع» («وكثيرٌ منهم سجناءُ ضمير»)؛ كما راحت «تستخدم التعذيبَ بشكلٍ منهجيٍّ على المُشْتَبَه فيهم سياسياً من الفلسطينيين... وكان هذا الاستخدامُ مُشرّعاً فعلياً، وهو أمرٌ لا سابقةَ له على المستوى الدولي» («بل على العكس غدا تشريعُ التعذيب هذا في السنوات الخمس الماضية جزءاً أشدَّ رسوخاً في النظام الذي يجد المعتقلون الفلسطينيون أنفسَهم فيه»)؛ كما تلجأ إسرائيل إلى استخدام «الوحشية التي بلغت حدودَ التعذيبِ أو سوءِ المعاملة.. على الحواجز»؛ وراحت «تنظّم محاكمَ غير عادلة... وإنّ الإدانات لتَسْتند بشكلٍ شبهِ مطلقٍ وثابتٍ إلى اعترافاتِ المتهم الفلسطيني التي تُنزع منه في العادة بعد تعذيبه وإساءة معاملته»[٢].

*

وأما سجلُّ السلطة الفلسطينية البائس في مجال حقوق الإنسان فقد تمّ توثيقُهُ على نحو واسع[٣]. ودون أن نُقَلِّل من مَلُوميّة السلطة الفلسطينية*، يجدر التذكُّر أنّ إسرائيل جنَّدَتْ عرفات تحديداً من أجل تسهيل قمع الفلسطينيين. ولهذا تبجّح رابين بأنّ السلطة الفلسطينية ستَقْمع المقاومة الفلسطينية «دون مشاكل تنشأ عن مناشداتٍ تُوَجَّه إلى محكمة العدل العليا [الإسرائيلية]، ودون مشاكل تسبِّبُها [منظمةُ حقوق الإنسان] بتسالم، ودون مشاكل قادمةٍ من شتّى أنواع قلوب الأمهات والآباء الدامية». والحقيقة التي يجب ذكرُها هي أنّ «السلطة الفلسطينية» ليست اسماً على مسمّى. فالسلطة الفلسطينية لا تمارس أيَّ سلطةٍ على الإطلاق، عدا ما خوَّلَتْها إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة القيامَ به؛ بل إنّ هذه السلطة مَدينةٌ بالفضل لهاتين الأخيرتين في كل المجالات. لقد أشَّرتْ عمليةُ أوسلو، بعبارة ميرون بنفنيستي، استمرارَ «الاحتلال، ولو بالريموت كونترول [جهاز التحكُّم من بُعْد]». وعلى السلطة، مقابلَ المِنَح [أو البقشيش] التي تُعْطاها مكافأةً على تعاملها، أن تَسْحق دون رحمةٍ كلَّ معارضةٍ للاحتلال الإسرائيليّ المتواصل[٤].

---

١ ـ للاطّلاع على عمليات هدم البيوت ومصادرة الأراضي الفلسطينية، راجعْ تقرير «الجمعية الفلسطينية» السابق. وللاطلاع على الاقتصاد الفلسطيني راجع ساره روي: **الاقتصاد الفلسطيني وعملية أوسلو: انحدارٌ وتشظٍّ** (يصدر قريباً، ١٩٩٨). وتؤكّد روي أنّ «أسباب تراجع الاقتصاد الفلسطيني كثيرة ومترابطة، ولكنها تدور حول محورٍ أساسيٍ واحد: إغلاق المناطق الفلسطينية [على يد إسرائيل]».

٢ ـ تقرير منظمة العفو: **٥ سنوات...**، مرجع سابق. ويذكر تقرير «الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة» أنّ هناك «٣٧٠٠ فلسطيني مايزالون في سجونٍ داخل إسرائيل» (...). وتَذْكر منظمةُ العفو الدولية أنّ ٨٠٠ فلسطيني يعانون التعذيبَ على يد إسرائيل كلّ عام، وأنّ لجنةً وزاريةً وافقتْ على استخدام «ضغطٍ جسديٍّ متزايد [على المعتقلين]» ابتداءً من عام ١٩٩٤، مضيفةً: «أنّ التعذيب ما يزال يُستخدم في اسرائيل لأنّ غالبية المجتمع الإسرائيلي تبدو موافِقةً على أنّ الأساليب المستخدمة هي سبيلٌ مشروعٌ لمحاربة الإرهاب». وشدّد بيانٌ إخباريٌّ لمنظمة العفو على أنّ إسرائيل «هي البلد الوحيد على الكرة الأرضية الذي يُجيز التعذيبَ وسوء المعاملة بصورةٍ شرعية» (٩ أيار ١٩٩٧)(...).

٣ ـ راجع خاصة تقرير HRW (منظمة مراقبة حقوق الإنسان): **مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني: حقوقُ الإنسان في ظلّ السلطة الفلسطينية (١٩٩٨)**.

* ـ أي من استحقاقِها اللَّوْمَ على سجلّها ذاك. و«مَلُومية» هي بازاء culpability (قاموس **المورد**، لمنير البعلبكي).

٤ ـ نوم [نعوم] تشومسكي: **الأنظمة العالمية الجديدة والقديمة** (نيويورك، ١٩٩٦)، ص ٢٥٧. وراجع ميرون بنفنيستي: **العدوّان الحميمان** (بيركلي، ١٩٩٥)، ص ٢١٨.

السلطة الفلسطينية ليست اسماً على مسمّى، فهي لا تمارس أيَّ سلطةٍ عدا ما خوَّلتها إسرائيل وأميركا القيام به

وتلاحظ منظمةُ «مراقبة حقوق الإنسان HRW» أنَّه:

«لا ينبغي التقليلُ من دور إسرائيل والولاياتِ المتحدة والمجتمعِ الدوليّ في التأثير على تصرّفات السلطة الفلسطينية... فالمطالبُ الخارجية بأن تضع السلطةُ الفلسطينيةُ حدّاً لأعمال العنف [التي تمارسها المعارضة الفلسطينية ضد إسرائيل] قد جاءت بطريقةٍ تتغاضى عن إهمالِ حقوقِ الإنسان الفلسطيني. إنّ مثل هذه الضغوط لهي شديدة القوة، ويعود ذلك جزئياً إلى حالةِ التبعيةِ السياسيةِ والاقتصاديةِ البالغة التي يوجد فيها كيانُ الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ».

وتذكّر المنظمةُ المذكورةُ بأنّ «حكومة نتنياهو.. اشترطتْ وقفَ إطلاق السجناء الفلسطينيين من سجون السلطة الفلسطينية مقابلَ التخفيفِ من إجراءات إغلاق الضفة الغربية وغزّة»؛ وبأنّ «إدارة كلينتون طلبتْ من عرفات أن يتصرّف بشكلٍ أكثر حَزْماً لمنع العنف ضد إسرائيل، ولكنّ هذه الإدارة لم تُشِرْ أبداً إلى ضرورة اتّباع الإجراءات القانونية المرعيّة، رغم أنّ عمليات جمع [المطلوبين الفلسطينيين] الضخمةَ والاعتباطيةَ كانت تجري على قدمٍ وساق». كما تذكّر منظمة HRW «بأنه حين اتّخذ الرئيس عرفات إجراءاتٍ صارمةً في حقّ المعارضة الفلسطينية، ولاسيّما المجموعات الإسلامية، فقام باعتقالاتٍ اعتباطية، وأوقف أشخاصاً من دون توجيهِ تهمٍ إليهم، واستخدم التعذيبَ، امتدحتْ إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة تلك الإجراءات ولكنّها سكتتْ إلى حدٍّ كبير عن حقيقةِ ما يجري [من انتهاكات]». وتذكّر المنظمةُ أخيراً بالتالي: «رغم الأدلّة الواضحة على الممارسات غير العادلة التي تقوم بها محاكمُ أمن الدولة [في مناطق الحكم الذاتي] وبشكل منهجيّ، لم يَسْحب نائبُ الرئيس الأميركي آل غور ولا أيٌّ من المسؤولين الأميركيين الآخرين المدحَ الذي قدّمه غور لإنشاء المحاكم المذكورة»[1].

غير أنّ الانتهاك الفلسطيني الأفظع لاتفاقيات أوسلو هو حجمُ الشرطة الفلسطينية، التي «تفوق بكثير» ـ بحسب منظمة HRW ـ الثلاثين ألفاً (وهذا في ذاتِهِ رقمٌ ضخم) التي سمح بها «الاتفاقُ الانتقاليّ» (في الملحق ١، المادة ٤). واللافتُ أنّ إسرائيل لم تمارس أيَّ ضغطٍ حقيقيٍّ على عرفات لتصحيح ذلك. بل الحق أنّ المفاوضين الإسرائيليين في اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ كانوا بعيدي النظر، فاشترطوا أنْ تشكّل «سلطةُ الحكم الذاتي» في الضفة الغربية وغزة «قوةً قويةً من الشرطة» كي تضمن «أمنَ» إسرائيل (المقطع أ، ٢). وعادت العبارةُ المشؤومة ذاتُها، التي تشترط إنشاء «قوةٍ قويةٍ من الشرطة»، إلى الظهور في «إعلان المبادئ» في أيلول ١٩٩٣ (المادة ٨)، وفي اتفاق غزّة ـ أريحا في أيار ١٩٩٤ (المادة ٨ أيضاً)، وظهرتْ مرتين في «الاتفاق الانتقالي» (المادتان ١٢ و١٤). والفارق أنّ مذكرة واي تطلب من «الطرف الفلسطينيّ» أن «يزوّد الطرف الإسرائيليَّ بلائحةٍ برجال الشرطة الفلسطينيين». فما دامت إسرائيلُ قادرةً على أن تَضْبط الاتجاهَ الذي تُصَوَّبُ البنادقُ باتجاهه، فإنّه كلّما زاد عددُ رجال الشرطة الفلسطينيين كان ذلك أفضل... ولاسيّما حين تتبدّد الأوهامُ الفلسطينية وتتصاعد جذوةُ المقاومة الفلسطينية! وبالمناسبة، فإنّ معادلة واي التي تقول بـ «الأرض مقابل السلام» إنما تعني أنّ على الفلسطينيين، مقابلَ أيِّ قطعةٍ من الأرض تعود إليهم، أن يتنازلوا عن الحق في **كلّ** مقاومة، بما في ذلك حقهم في العصيانِ المدنيِّ اللاعنفيّ (بشكل أساسيّ) الذي ميّز السنواتِ الأولى من عمر الانتفاضة... التي دانتها إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة بوصفها «أعمالاً إرهابية»![2].

وللتذكير فإنّ نلسون مانديلا لم يتخلّ عن حقّ ممارسة الكفاح المسلح إلاّ **بعد** أن اعترفتْ حكومةُ جنوبي أفريقيا العنصرية بحقّ الشعب الأصلاني لا في الحصول على بانتوستانات [معازل للسّود]، بل في الحصول على حقوقٍ إنسانية كاملة. وأما الشعب الأصلاني في فلسطين فقد أجبَرَتْهُ إسرائيل على التخلّي عن حقه في أيّ مقاومة، مقابلَ بانتوستانات لا غير!

---

١ ـ منظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW، مصدر سابق. وبحسب هذه المنظمة امتدح آل غور علناً محاكم أمن الدولة مرتيْن، فقال مثلاً في آذار (مارس) ١٩٩٥: «أنا أعلم أنّ هناك جدلاً حول محاكم الأمن الفلسطينية، ولكنني أؤمن شخصياً أنّ الاتهامات في غير موضعها، وأؤمن أنّ هذه المحاكم تقوم بما يجب القيامُ به من مواصلة المحاكمات» (راجع كتاب غويات المذكور آنفاً، ص ١٠١ ـ ١٠٢). وتَذْكر منظمة العفو الدولية على نحوٍ مشابه أنّ اعتقال الإسلاميين اعتقالاً غير شرعيّ إنّما هو «وثيقُ الارتباط بالضغوط التي تمارسها إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة [على السلطة الفلسطينية]»؛ وتَذْكر أنّ «عاملاً هاماً» في خلق محاكم الأمن السيئة الصيت قد كان «الضغط الذي مارسَتْه إسرائيل والولاياتُ المتحدة على السلطة الفلسطينية»؛ وأنه «ليس ثمة أدنى شك في أنّ المحاكمات التي صدرتْ فيها أحكامٌ قاسية إنّما تَمّتْ بطلبٍ وتشجيعٍ من إسرائيل والولايات المتحدة» (**خمس سنوات**، مصدر مذكور).

٢ ـ تشومسكي، مصدر مذكور، ص ٢٥٠.

كل ما يُمْكن الفلسطينيين أن ينالوه من أوسلو هو حقهم في ضبط أمنهم وإدارة فقرهم

آفاق

لا شكّ أنّ الكيانَ الفلسطينيَّ المتشظّي الناتجَ من عملية أوسلو سيُـمْنَح في نهاية المطاف، شأنه في ذلك شأن بانتوستانات جنوبي أفريقيا، مقامَ الدَّوْلَة statehood[1]. وستكون هذه «الدولة»، شأنها شأن البانتوستانات، دولةً بالاسم فقط. فلنتذكّر أنّ الدولة الفلسطينية الناشئة عن انسحابٍ إسرائيلي **كامل**، هذه الدولة نفسها لم تكن قابليّتُها للحياة مضمونةً؛ وأُنفِقتْ طاقةٌ ثقافيةٌ عظيمةٌ لتجاوز هذه الشكوك. فما تراه يكون حالُ دولةٍ فلسطينيّةٍ ناشئةٍ عن انسحابٍ إسرائيلي **جزئي**؟ لقد «استسلمتْ» إسرائيل الآن لاحتمالِ نشوءِ دولةٍ فلسطينية مستقلة لأنّ مثل هذه الدولة لن تنشأ أبداً! ولنتذكّرْ، بعد ذلك، أنّ المسألة بالنسبة إلى نقّاد البانتوستانات لم تكن قابليةَ هذه المعازل للحياة فحسب، بل المسألة هي العدالةُ أيضاً: فقد قسّم البيضُ مواردَ جنوبيّ أفريقيا تقسيماً غير عادل إلى درجةٍ فظيعة، محتفظين لأنفسهم بكلّ ما يجدر الاحتفاظُ به. وكان كلّ ما نالَهُ البانتوستانيّون ـ بكلمات أحدِ المُنْشقّين ـ هو حقُّهم «في ضبطِ أمنهم وإدارةِ فَقْرهم»[2]. وهذا هو الحقُّ الوحيدُ الذي يُمْكن الفلسطينيين أن يتوقّعوا نَيْلَه من أوسلو.

ليس الهدفَ من المرحلة «الانتقالية» المستطيلة في عملية أوسلو بناءُ «الثقة» بين إسرائيل وفلسطين، بل تعزيزُ سيطرةِ إسرائيل على فلسطين بنيوياً. وهذا يستلزم، بالإضافة إلى زيادةِ بناءِ المستوطنات والطرق، احتواءَ النُّخَب الفلسطينية، وإرهافَ «التعاون الأمني» بين الطرفين، وهلمجرّاً. لم يكن التهديدُ المزعومُ لأمن إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ الضفةَ الغربيةَ، بل سيناء المصرية. ففي تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٧٣ شنّتْ إسرائيل هجوماً مباغتاً بدا أنّه يهدّد وجودَ إسرائيل، وأوْدى بحياة ألفين إلى ثلاثة آلاف إسرائيليّ (وهو ما يفوق، بالمناسبة، مجملَ عدد ضحايا «الإرهاب» الفلسطيني). ولكنْ ما إن قررتْ إسرائيل الانسحابَ التامَّ، حتى ثبتَ بطريقةٍ ما أنّ الثقة ليست عائقاً على الإطلاق: فلم تَنْقَضِ بين توقيعِ اتفاقية كامب ديڤيد وانسحاب إسرائيل الكامل من سيناء إلاّ ثلاثة أعوام فحسب. وأما عملية أوسلو فهي الآن في عامها الخامس، دون أن تكون ثمة نهايةٌ منظورةٌ لعملية «بناء الثقة» المزعومة. ولم تتجاوز اتفاقيةُ كامب ديڤيد، ومعاهدةُ السلام المصريةُ الإسرائيليّة التي تَلَتْها، اثنتيْ عشرةَ صفحة. وأما «الاتفاق الانتقالي» الإسرائيلي الفلسطيني وحده فيستغرق مئاتِ الصفحات. إنّ اسرائيل ليست في طَوْرِ إنهاء الاحتلال، بل هي تَحْرص على أدقّ التفاصيل لضمانه.

*

على عرفات أن يختار، في خاتمة المطاف، بين خيارين أحلاهما مُرٌّ. فقد يُعْلِن، من جانبٍ واحد، دولةً فلسطينية مستقلّة على ٤٠٪ من الضفة الغربيّة، مصرِّحاً ـ كما صرّح زعماءُ البانتوستانات مِنْ قَبْله ـ بأنّ تلك هي «المرحلةُ الأولى فحسب». ولكنّ الدرسَ الأساسيَّ لتجربة جنوبي أفريقيا هو أنّ التحرّر تَحقّق **رغماً** عن البانتوستانات وبالاحتيال عليها، لا من خلالها؛ بل الحق أنّ البانتوستانات عوّقتِ النضالَ من أجل العدالة. بعد إعلان عرفات ذاك ستُعْلِن إسرائيل أنّ اتفاقية أوسلو قد ماتت، وستضمّ ـ ومن جانب واحدٍ ـ بقيةَ الضفّة الغربيّة إليها. ولمّا كان أعضاء النخب الفلسطينية الحاكمة تابعين تبعيةً مطلقةً، فإنّهم سيواصلون تنفيذَ أوامر إسرائيل، فيقمعون الانشقاق، ويتمتّعون بهبات التعامل مع إسرائيل. وإذّاك سيتحوّل «الحكماءُ» أساتذةً في البلاغة حيال «مفارقة التاريخ اللاذعة»، فيزعمون أنّ كلّ طرف قد نال ما أراده برغم موتِ «عملية السلام»: فقد حصل الفلسطينيون على «دولة»، وحصلتْ إسرائيل على «حدود آمنة».

ولكنّ عرفات قد يختار، بدلاً من ذلك، أن يَدْخل في تسوية نهائيةٍ مع إسرائيل، في حال إغرائه بانسحابٍ إسرائيليٍّ أكبرَ قليلاً وبصفقةِ «مساعداتٍ» أميركيةٍ موسّعة. وإذّاك

---

١ ـ لمقارنةٍ مفصّلة مع النموذج البانتوستاني، راجعْ نورمان فينكلستين: «عملية السلام: إلى أين؟» في **مجلة اليسار الجديد** New Left Review (تموز ـ آب ١٩٩٦).

٢ ـ نوول م. ستالْتز: **نصفُ رغيفِ ترانسكاي** (نيو هايڤن، ١٩٧٩)، ص ١٣٤.

ستحصل إسرائيلُ على صكٍّ رسميّ يخوّلها الحقَّ في كلّ فلسطين، وسيكون ذلك تتويجاً باهراً للديبلوماسية الصهيونية. فالصهيونية، على نحو ما كتب المؤرِّخ مارتن غيلبرت، «قد ناضلتْ في الصميم مئةَ سنةٍ من أجلِ نيلِ اعترافِ الفلسطينيين بشرعيّتها»[1]؛ بل إنّ إسرائيل، رغم ازدرائها بالقانون الدولي واحتقارها لرأي «الغوييم»*، قد سَعَتْ دائماً إلى نَيْل موافقةٍ رسميةٍ على حقّها في امتلاك فلسطين. فإعلان بلفور، وقرارُ الأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادرُ عام ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين، يَظْهران بشكلٍ بارز في التأريخات الصهيونية[2]. صحيح أنّ المِلْكية قد تكون سَرِقةً، على نحو ما عبَّر پرودون بشكل جديرٍ بأن يُتَذكَّر، لكنّها أيضاً سرقةٌ **مدعومةٌ بقوة الشرعية**. ومن هنا إصرارُ نتنياهو في «واي»، ومنذ [توقيع]» مذكِّرة واي، على أن يُلغي المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ الميثاقَ الوطنيَّ الفلسطينيَّ رسمياً «وديموقراطياً» ودون أدنى لَبْسٍ. وكانت إسرائيل قد استغلّتْ هذا الميثاقَ أطولَ فترةٍ يمكن تصوُّرها، من أجل الحطّ من القيادة الفلسطينية: فالميثاق كان بمثابة «منجمٍ ذهبٍ من الموادّ الأولية» لخدمة «البروپاغندا [الدعاية] الإسرائيلية»[3]. وما دامت هذه القيادة الفلسطينيةُ نفسُها متأهّبةً الآن للتعامل، فإنّ إسرائيل تريد كلَّ الوثائق الرسميّة الفلسطينية مرتّبةً ومجهّزَةً، بحيث لا يَبقى أدنى شكّ في أنّ فلسطين هي مِلْكٌ «بالشَّرع» لليهود وحدَهم، لا للشعب الأصلاني على الإطلاق.

*

إنّ عملية أوسلو غير قادرة على صنع تسوية دائمة للأزمة الإسرائيلية ـ الفلسطينية. ذلك أنّ السكّان بين البحر المتوسط والأردن سيصبحون قريباً نِصْفُهُم يهوداً إسرائيليين، ونِصْفُهُم الآخرُ عرباً فلسطينيين. ولقد فهم لينكولن منذ أمدٍ بعيد أنّ وضعاً يكون فيه السكّانُ نصفُهم أحراراً، ونصفُهم الآخرُ عبيداً، لا يمكن أن يستمرّ إلى الأبد. وإسرائيل تدرك ذلك من دون شك. وقد لاحظ إدوارد سعيد بحقٍّ أنّ الصهيونية تَدين بالكثير من نجاحاتها لنظام التفاصيل البراغماتي («دونم إضافي، مِعْزاة إضافية»)[4]. ولكنّ الصهيونية، في نهاية المطاف، تعتمد دائماً على «معجزةٍ» تُخلِّصها من المأزق الذي تقع فيه. والحق أنّها سخَّرتْ نظامَ التفاصيل ذاك لكي تجعل «المعجزةَ» ممكنةً: فـ«مشكلة» العرب الجموحين «الديموغرافية» حُلَّتْ عام ١٩٤٨ بفضل «التطهير الإعجازيّ [المُعْجِز] للأرض» (بعبارة حاييم وايزمان)؛ والاندفاعُ الصهيونيُّ في أوائل الستينات الذي ضاع أعيد بفضل «معجزة» حرب حزيران ١٩٦٧؛ و«مشكلةُ» العرب «الديموغرافية» التي عادت إلى الانبعاث في السبعينات تُغُلِّبَ عليها بفضل «معجزة» اليهود الروس. ولا شك أنّ إسرائيل تأمل بـ «معجزة» أخرى تحلّ الأزماتِ المتأصِّلة في قلب عملية أوسلو. وإنّ تسوية أوسلويةً بين إسرائيل وعرفات ستنال شرعيةً دولية. فإذا واصل الفلسطينيون المقاومةَ، فقد تُعِدّ إسرائيلُ «تطهيراً إعجازياً» آخَرَ للأرض... وبحصانةٍ [دولية]، ويا للأسف!

وإذا نحّيْنا «المعجزةَ» جانباً، فإنّ المستقبل المحتوم ـ وإن كان سحيقَ البعد ـ سيكون مستقبلاً يتعايش فيه الفلسطينيون العربُ واليهود الإسرائيليون ضمن كيانٍ موحَّدٍ، متمتّعين بحقوقٍ فرديةٍ وجماعيّةٍ متبادلة. ولكنْ مثلما تحوّلَ مركزُ الثقل في النضال الفلسطيني بعد هزيمة حزيران ١٩٨٢ من جنوبي لبنان إلى الضفة وغزّة، فقد يتحوّل من جديدٍ من الضفة وغزة إلى إسرائيل [أراضي ٤٨] عقبَ هزيمة أوسلو. فالفلسطينيون الإسرائيليون [فلسطينو ٤٨] هم وحدهم مَنْ يملكون هدفاً واضحاً ـ ألا وهو الحصول على حقوقٍ فردية وجماعية كاملة ـ؛ وهم وحدهم مَنْ يملكون قيادةً قادرةً على التعبير عن هذا الهدف[5]. وقد تكون ثمرةُ أوسلو ـ ويا للمفارقة ـ أن يعود النضال الفلسطينيُّ من أجل العدالة «إلى النبع الأوّل»، بحسب عبارة أميلكار كابرال.

الولايات المتحدة

---

١ ـ غيلبرت، مصدر مذكور، ص ٥٦٠.

* ـ أي الاغيار؛ غير اليهود.

٢ ـ يشدِّد «إعلانُ الاستقلال» الإسرائيليّ على الشرعيّة التي أسبغها قرارُ ١٨١ على الدولة اليهودية الناشئة. ومِثْلُهُ فعَل حاييم وايزمان الذي اعتبر القرارَ «هبةَ الاستقلال»، وأبا إيبان الذي صرّح بأنّ إسرائيل «هي الدولة الوحيدة التي وَلَدَتْها الأممُ المتحدة» (راجع نورمان فينكلستين: **صعود فلسطين وأفولها**، ١٩٩٦، ص ١٣٢، هامش ٤٠).

٣ ـ خامي شاليف: «تغيير الميثاق الفلسطيني»، جريدة **معاريف**، ٢٦ نيسان، ١٩٩٦.

٤ ـ ادوارد سعيد: **السلام وامراضه** (نيويورك، ١٩٩٦)، ص ٢٧.

٥ ـ أدين بهذه الملاحظة المتبصِّرة لمعين ربّاني.